سياسة الحكومة القطنية

طرح موضوع سياسة الحكومة القطنية ، للمناقشة فى الجلسة التى عقدت بمجلس النواب فى مساء الأربعاء ٥ فبراير سنة ١٩٤٧ ، وقد ألقى حضرة صاحب المعالى ابراهيم عبد الهادى باشا ، وزير المالية بياناً عن هـذه السياسة وهذا هو نص البيان :

حضرات النواب المحترمين :

اسمحوا لى أن أبدأ هذا البيان عن القطن بذكر بعض الأرقام التى لا أرى مندوحة عن ذكرها لإعطاء صورة صادقة عن مركز أقطاننا فى الوقت الحاضر .

ولست أشك فى أن حضراتكم توافقونى على أن أية مناقشة أو بحث يتصل بموضوع كموضوع القطن — وهو المحصول الأول للبلاد ، والبند الأكبر من بنود صادراتنا والوسيلة التى تتضاءل إلى جانبها كافة الوسائل لحصولنا على ما نستورده من الخارج من سلع وحاجات — أقول إن أية مناقشة فى مثل هذا الموضوع إن لم تقم على وزن دقيق للأمور وتقدير صحيح للموقف فإنها لن تكون مناقشة مجدية ، ولن تؤدى إلى تحقيق المصلحة القومية التى أعلم أن حضراتكم ما أردتم هذه المناقشة والمباحثة فى أمر القطن إلا ابتغاء تحقيقها .

ويسرنى يا حضرات النواب أن تكون الأرقام التى بين يدى الآن مستندة إلى إحصاء صحيح وجرد فعلى للمخزون فى البلاد من مختلف أصناف القطن قامت به الوزارة فى ٦ يوليه الماضى ، تلبية لطلب بعض أعضاء هذا المجلس الموقر .

(١) بدأنا الموسم الحالى ، موسم ١٩٤٦ — ١٩٤٧ فى سبتمبر الماضى ولدينا من مخزون المواسم السابقة نحو ٧ر٨٠٠ر٠٠٠ قنطار إذا أضيف اليه المحصول الجديد وهو نحو ٥ر٨٠٠ر٠٠٠ قنطار تكون جملة العروض فى بداية الموسم الحالى نحو ١٣ر٦٠٠ر٠٠٠ قنطار . قارنوا ذلك بالموسم الماضى : بدأنا موسم ١٩٤٥ — ١٩٤٦ بمخزون من مواسم ماضية يبلغ نحو ٨ر٢٠٠ر٠٠٠ قنطار إذا أضيف إلى محصول الموسم وهو نحو ٥ر٣٠٠ر٠٠٠ قنطار تكون جملة العروض فى بداية الموسم الماضى نحو ١٣ر٥٠٠ر٠٠٠ قنطار أى أننا بدأنا الموسم الحالى ونحن على قدم المساواة مع الموسم الماضى تقريباً .

صحيح إن جملة المعروض فى الموسم الحالى تشتمل على مخزون كبير من أقطان الحكومة يبلغ نحو ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ قنطار ، ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن جملة المعروض للموسم الماضى كانت تشتمل كذلك على مخزون كبير سبق لبعض الهيئات الأجنبية شراؤه لحسابها ، فاذا أضيف إليه الفرق بين محصول هذا الموسم والموسم الماضى ظل قولنا صحيحاً فى أننا بدأنا الموسم الحالى وجملة المعروض وهى ١٣ر٥٠٠ر٠٠٠ قنطار مساوية تقريباً لما كان عليه فى بداية الموسم الماضى .

(٢) فلننظر إذن ما تم فى أمر هذا المعروض من القطن منذ بداية الموسم إلى الآن . بلغت جملة الصادر من أول سبتمبر الماضى إلى آخر يناير ١٩٤٧ — ٢ر٦١٥ر٠٠٠ قنطار ، وكانت جملة الصادر فى المدة نفسها من الموسم الماضى ، ١ر٠٤٠ر٠٠٠ قنطار ، أى أن الزيادة فى أرقام صادراتنا من القطن عما كانت عليه فى الموسم الماضى بلغت إلى الآن نحو ١ر٥٧٥ر٠٠٠ قنطار ، وإذا سارت أرقام الصادر على هذه الوتيرة إلى نهاية الموسم فإن جملة الصادر من القطن سوف تبلغ نحو ستة ملايين من القناطير مقابل نحو ٤ر٤٠٠ر٠٠٠ فى الموسم الماضى ، أى بزيادة فى هذا الموسم تبلغ نحو ١ر٥٠٠ر٠٠٠ قنطار .

قد يكون من المجازفة نوعا يا حضرات النواب المحترمين أن نسبق الحوادث فقد تصح هذه التقديرات وقد لا تدرك غاية الصحة ، وقد يزيد الصادر عما قدرت وقد ينقص . ولكننى أعتقد أنى على حق فى توقع مثل هذه النتيجة بعد الرجوع إلى ما لدى من المعلومات والتقديرات عن حالة الطلب من الخارج على أقطاننا ، ومع مراعاة حاجة العالم الشديدة إلى المنسوجات . وإن أقطاننا بميزاتها المعروفة تستطيع أن تنافس غيرها من الأقطان الأخرى ما دامت أسعارها متناسبة مع الأسعار العالمية ، وإن الأسواق التى كانت موصدة خلال فترة الحرب الأخيرة بدأت تتفتح أمامنا وسوف يزيد إقبالها على أقطاننا مع استعادتها لقواها الإنتاجية التى حطمتها الحرب .

واسمحوا لى بهذه المناسبة أن أعرض على حضراتكم أرقام الصادر من أقطاننا — فى المدة من أول الموسم الحالى حتى آخر يناير — إلى بعض البلاد التى كانت مقفلة أمامنا أو شبه مقفلة طوال مدة الحرب .

بلغت صادراتنا الى إيطاليا ٤١٨ر٠٠٠ قنطار مقابل ٩ر٤٨٠ قنطاراً فى الموسم الماضى ، وإلى فرنسا ٢٣٤ر٠٠٠ مقابل ٩٧ر٠٠٠ وإلى بلجيكا ٥٥ر٨٧٠ مقابل

١٢٫٣١٩ وإلى هولندا ١٢٫٠٨٧ مقابل لاشيء وإلى أسبانيا ١٨٫٢٣٤ مقابل لاشيء وإلى السويد ٦٧٨٢ مقابل ٩٤ وإلى استراليا ٣٠٫٠٧٩ مقابل لاشيء ، وإلى الصين ٦١٫٥١١ مقابل لاشيء .

إذا وصلنا يا حضرات النواب المحترمين الى تصدير نحو ستة ملايين قنطار خلال الموسم الحالى ، وإذا قدرنا للاستهلاك المحلى نحو مليون قنطار وهو تقدير متواضع تكون النتيجة أننا سنبدأ الموسم المقبل بمخزون مقداره نحو خمسة ملايين ونصف مليون قنطار ، منها نحو ثلاثة ونصف من أقطان الحكومة وذلك مقابل مخزون قدره ٧٫٨٠٠٫٠٠٠ فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ و ٨٫٢٠٠٫٠٠٠ قنطار سنة ١٩٤٥ كما سبق الذكر ، أى أننا نستقبل الموسم المقبل والمخزون من القطن ينقص عما كان عليه فى بداية الموسم الحالى بما يقرب من مليونين ونصف مليون من القناطير .

(٣) من حقكم أن تسألونى يا حضرات النواب عن مركز القطن صنف الكرنك من هـذا كله ، فالكرنك من غير جدال هو نقطة التساؤل فى مركز قطننا الإحصائى إلى أن يتوازن المعروض منه مع الطلب عليه بعد تضاؤل محصوله بعد تقليل المساحة المزروعة منه فى الموسم الزراعى الحالى .

كان مخزون الكرنك فى أول الموسم نحو ٣٫٨٥٠٫٠٠٠ قنطار ويبلغ محصوله الجديد نحو ٣٫٥٣٠٫٠٠٠ قنطار ، فتكون جملة المعروض منه ٧٫٣٨٠٫٠٠٠ قنطار ويبلغ الصادر منه إلى آخر يناير سنة ١٩٤٧ ١٫١٣٢٫٠٠٠ قنطار ، والمستهلك نحو ٣٠٫٠٠٠ فيكون الباقى فى آخر يناير نحو ٦٫١١٨٫٠٠٠ قنطار منها نحو ٢٫٨٤٠٫٠٠٠ من مخزون الحكومة أى أن المعروض الحر منه فى آخر يناير يبلغ ٣٫٢٧٨٫٠٠٠ قنطار إذا صرفنا النظر عن المخزون منه لحساب المغازل المحلية ولحساب هيئات أجنبية ، وهى كميات أحسبها قليلة الآن . فبفرض أن ماسوف يصدر من الكرنك من الآن إلى آخر الموسم يبلغ نحو مليون قنطار تكون النتيجة أننا سنواجه الموسم المقبل بمخزون من الكرنك الحر والحكومى معاً يبلغ نحو ٥٫١١٨٫٠٠٠ قنطار وهو مخزون ليس بالقليل ، ولكن إذا روعى أن محصوله الموسم المقبل لن يتجاوز ١٫٥٠٠٫٠٠٠ قنطار ، فإن جملة المعروض منه الموسم

المقبل ستكون فى حدود ٦١٨ر٠٠٠ قنطار ، وهى على كل حال أقل من جملة المعروض فى هذا الموسم بنحو ٧٦٢ر٠٠٠ قنطار وتعتبر بداية طيبة لتحسين المركز الإحصائى لهذا الصنف .

وأود بهذه المناسبة أن أعلن عزم الحكومة الأكيد على تنفيذ القانون القاضى بتحديد مساحة الكرنك وسائر الأقطان الطويلة ، وعلى اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك .

(٤) لننتقل باحضرات النواب بعد ذلك إلى الناحية الهامة الأخرى من نواحى موضوعنا ، وهى ناحية أسعار القطن .

كانت سوقنا المحلية فى بداية سنة ١٩٤٦ تعانى حالة كساد لم تألفها منذ سنة ١٩٤٢ فقلت المبيعات فى بورصة مينا البصل قلة ملحوظة وهبط متوسط السعر فى السوق الحرة فى يناير سنة ١٩٤٦ إلى نحو ٤١ ريالا لرتبة الفولى جود كرنك ونحو ٣٣ر٧٢ لرتبة الفولى جود أشمونى ، وظلت السوق فاترة إلى حوالى منتصف سنة ١٩٤٦ حين تحول اتجاهها وتوالى ارتفاع الأسعار فيها حتى بلغت فى منتصف أكتوبر ٤٩ ريالاً للفولى جود كرنك ونحو ٥٠ر٥١ ريالا للفولى جود أشمونى . ثم انتكست السوق بعد ذلك من جديد وتراخى السعر حتى اقترب اليوم من الأسعار التى حددتها الحكومة لضمان السلفيات وتسلم أقطان الموسم الحالى على أساسها .

وسجلت آخر نشرة لأسعار بورصة مينا البصل ٤٣ر٧٥ إلى ٤٤ ريالا للفولى جود كرنك و ٤٦ إلى ٤٦ر٥٠ ريالا للأشمونى من نفس الرتبة ، وليس يخفى على حضراتكم أن السبب الأكبر ، إن لم يكن السبب الوحيد لتقلبات أسعارها ، هو انسياقها وراء سعر القطن الأمريكى الذى ترتبط به أقطاننا بأقوى رباط والذى تؤثر تقلباته فى اتجاهات سوقنا صعوداً أو هبوطاً ، ولقد ظل سعر الأمريكى ينتقل من صعود إلى صعود ولكن بخطى هادئة ثابتة ، من أول العام الماضى إلى منتصفه ثم أخذ يثب صاعداً منذ شهر يوليه الماضى حتى أوائل شهر أكتوبر حين وصل سعره لأقرب العقود فى بورصة نيويورك إلى ٣٩ر١٥ سنتاً للرطل ، بعد أن كان متوسطه فى يناير ١٩٤٦ — ٢٤ر٨٠ سنتا وفجأة وعلى غير انتظار تدهورت سوق القطن الأمريكية وارتدت الأسعار فى أواخر أكتوبر نفسه إلى ٢٩ر١٥ سنتاً

أى بخسارة تعادل ١٢ ريالا مصريا للقنطار فى أقل من شهر ، ثم أخذت السوق الأمريكية تسترد بالتدريج بعض خسارتها وأصبحت فى هذه الأيام الأخيرة تتذبذب حول ٣١٫٥٠ سنتاً .

لسنا الآن بإحضرات النواب فى صدد تحليل العوامل التى أدت إلى هذا النزول الكبير فى أسعار القطن الأمريكى وشرح أسباب تقلباته ، ويكفينا أن نستخلص من هذه التقلبات نتيجة أعتقد أنها لا تغيب عن حضراتكم وهى أننا بانتهاء ظروف الحرب وبعودة الاتصال بين الأسواق العالمية قد قاربنا العودة إلى الحالة الطبيعية التى عرفناها وألفناها فى أوقات السلام العادية وأصبحت أسعار أقطاننا وثيقة الصلة بأسعار الأقطان المنافسة لها وفى مقدمتها أسعار الأقطان الأمريكية ، كما أضحت تقلبات أسعار القطن رهناً بعوامل عالمية ليس للظروف والمؤثرات المحلية عليها سلطان كبير. فهل صلة أقطاننا الآن بإحضرات النواب بالأقطان المنافسة لها صلة طبيعية ؟ .

تعلمون حضراتكم أن القطن المصرى نظراً لمزاياه المشهود له بها كان سعره فى الأوقات العادية يتمتع بعلاوة فوق سعر الأمريكى بلغ متوسطها فى العشر السنوات السابقة على الحرب الأخيرة نحو ٤٥ ٪ للأقطان الطويلة التيلة ونحو ١٦ ٪ للأقطان القصيرة .

متوسط سعر الامريكى فى شهر يناير ١٩٤٧ لأقرب العقود ببورصة نيويورك هو ٣١٫٥٠ سنتا فإذا خصمنا من هذا السعر مقدار إعانة الصادر التى تمنحها الحكومة الأمريكية على ما يصدر من القطن وهى ٤ سنتيات يصبح سعر الأمريكى المنافس لنا ٢٧٫٥٠ سنتاً أى ما يعادل ٣٣٫٢٠ ريالا للقنطار، ومتوسط سعر الكرنك فى المدة نفسها لرتبة الفولى جودفير هو ٤٠٫٥٣ ريالا والأشمونى ٤٠٫٥٥ فيتضح من ذلك أن علاوة الكرنك الآن فوق الأمريكى تبلغ نحو ٢٢ ٪ والأشمونى هو ٢٢٫١ ٪ ويبدو من هذه المقارنة أن علاوة الأشمونى الآن فوق الأمريكى فى أسواق الاستهلاك العالمية تعتبر مقبولة ، أما علاوة الكرنك وهى نحو ٢٢ ٪ مقابل نحو ٤٥ ٪ قبل الحرب فإنها لا تدعو إلى الارتياح من غير نزاع ، بيد أن ظروف الكرنك الخاصة من ناحية ، وهى الظروف التى قلبت من وضعه بالنسبة للأشمونى وجعلت هذا الأخير يفوقه فى السعر فى الرتب العليا وشدة منافسة الألياف الصناعية للأقطان الطويلة التيلة على العموم من ناحية أخرى كان لها من غير شك أثر كبير فى هبوط علاوة الكرنك هذا الهبوط المحسوس .

حضرات النواب المحترمين :

عرضت على حضراتكم فيما تقدم حالة المركز الإحصائى لأقطاننا ، وحالة صادراتنا من القطن منذ بداية الموسم الحالى ، كما أوضحت مدى تقلبات أسعارنا وعلاقتها بالأسعار الأمريكية ، وأرانى على صواب حين أصرح على ضوء هذه البيانات بأن حالة أقطاننا إلى الآن واحتمالات تطوراتها فى المستقبل ليس فيها ما يثير الخوف أو يدعو إلى التشاؤم . على أن الحكومة من ناحيتها غير وانية عن تتبع حالة السوق عن كثب ولن تتأخر فى اتخاذ أى إجراء يصون السوق عن تأثير أى عامل مصطنع فيها ، وستجدون الحكومة وفية بعهودها فيما يتعلق بحجز مخزونها من الأقطان الطويلة التيلة وعدم طرحها للبيع مادام المعروض فى السوق الحرة منها يحقق حاجات الطلب كما أننا على أتم استعداد لتنفيذ تعهداتنا فيما يتعلق بتسليم أقطان الموسم الحالى فى مواعيدها المقررة لها ، ولذلك تعيد الحكومة النظر فى مصاريف التخزين والفوائد التى سبق أن تقرر خصمها مقابل التسليم فى شهر مارس .

وتبذل الحكومة قصارى جهدها لتسهيل تصريف القطن بكل الوسائل الممكنة . وقد رأت هذه الوزارة تحقيقاً لهذا الغرض أن تبدأ بتطبيق القانون الخاص بخصم كمبيالات مصدرى القطن والانتفاع بالتسهيلات المنصوص عليها فيه لتشجيع تصديره والتوسع فى عقد صفقات كبيرة منه مع أسواقنا فى الخارج ، فقامت بإبرام اتفاق مع حكومة تشيكوسلوفاكيا على أساس القانون المذكور ، وضعت فيه تحت تصرف هذه الدولة اعتماداً بمبلغ مليون جنيه يخصص لشراء القطن المصرى . ويسرنى فى هذا المقام أن أنوه بظاهرة جديرة بالتنويه ، وهى تضامن المصدرين مع الحكومة أو بالأحرى مع المنتجين والزراع ممثلين فى الحكومة تضامناً قوياً فى العمل على تحقيق المصلحة العامة وذلك بقبول المصدرين تحمل مسئولية ٤٠ ٪ من قيمة هذه الصفقة .

ولا يسعنى إلا الإشادة بهذه الروح الطيبة وإلا أن أتخذ منها دليلا على توفر الثقة بين جميع المشتغلين بأمر القطن وتجارته .

وهناك عدة صفقات هامة أخرى من هذا القبيل هى الآن محل نظر وزارة المالية ، وأرجو أن تصل فيها إلى نتائج موفقة .

كما تعنى الوزارة الآن ببحث موضوع فتح بورصة عقود القطن بالاسكندرية بحثاً شاملا من جميع نواحيه ، ولا تريد الوزارة أن تبت فى هذا الموضوع الخطير

برأى قبل أن تزن منافعه ومساوئه وزنا دقيقاً وقبل أن تتأكد من أن البورصة عند افتتاحها تستطيع أن تقوم بوظيفتها المقصودة منها وأنها لن تنقلب أداة للمضاربات الطائشة وسببا من أسباب زعزعة السوق واضطرابه .

وأود أن أؤكد لحضراتكم أن مركزنا القطنى كما بسطت سليم ، وأن الحكومة ساهرة على ملاحظته بكل عناية ، وهى تحذر المنتجين والتجار من التطير بالإصغاء إلى إشاعات تعود المروجون أن يضغطوا بها على الأسواق لفائدتهم الشخصية .

إن أساس السياسة القطنية هو الحد من زراعة القطن الطويل التيلة ، ونحن الآن على وشك موسم زراعته ، فليس لزارع عذر إن تجاوز حدود القانون ، وستتبع الحكومة الدقة الكاملة فى تنفيذه بكل جهد مستطاع .